Annals of Agric. Sci., Moshtohor ISSN 1110-0419
Vol. 59(1) (2021), 271 – 284 https://assjm.journals.ekb.eg

أثر تحضر الأراضي الزراعية على التنمية الزراعية في مصر

(دراسة حالة بمحافظة الشرقية)

د. فاتن سمير أبواليزيد

باحث – معهد بحوث الإقتصاد– مركز البحوث الزراعية.

dr_faten55555@yahoo.com

المقدمة:

تعد مشكلة التعدى على الأراضى الزراعية من أكبر العقبات التى تواجه القطاع الزراعى المصرى منذ فترة طويلة، وإزدادت تلك المشكلة فى الآونة الاخيرة خاصة بعد ثور يناير 2011، مما دفع البعض بالتعدي على الأراضي الزراعية، ورغم جهود مؤسسات الدولة في إزالة تلك التعديات علي الأراضي الزراعية، إلا أن استمرار التعديات يؤثر على متوسط نصيب الفرد من الأراضي الزراعية، وبالتالي يؤثر على معدلات الإعتماد الذاتي في توفير سلة الغذاء الرئيسية التي تحقق الأمن الغذائي المصري[1].

ويعد الغذاء والكساء والمسكن والدواء هي الإحتياجات الأساسية للإنسان والتي تخلق الرغبة، وبالتالي الطلب على السلع والخدمات التي تشبع هذه الإحتياجات، ويقع عبء توفير الطلب على كل من الغذاء والكساء على المساحات التي يستغلها الإنسان فى الإنتاج الزراعي، أما الطلب على المسكن يقع عبء توفيره على المساحات غير الزراعية التي يمكن أن يستغلها الإنسان فى إقامة المسكن الملائم له، وكلما كانت تلك المساحات محدودة وعجزت عن إشباع الطلب عليها لغرض السكن، كلما أنتقل الطلب إلى الرقعة الزراعية وإرتفعت شدة المنافسة عليها لإستخدامها فى الإنتاج النباتي أو الاستخدامات الأخرى كإقامة المشروعات الإنتاجية الزراعية وغير الزراعية كلما أمكن إقامتها بالتعدي على الأراضي الزراعية، وهذا ما حدث بالفعل فى مصر خلال العقود الأخيرة بصفة عامة، وبعد 2011 بصفة خاصة. ونظراً لإرتفاع نسبة البطالة فى المجتمع الريفي وإنخفاض دخول المزارعين، فقد إرتفع الطلب على الأراضى لإقامة المشروعات الزراعية وغير الزراعية على الأراضي الزراعية لتوفير فرص العمل وزيادة دخل أصحاب هذه المشروعات.

ويعتبر مورد الأرض ثانى أهم مورد بعد الانسان لتحقيق التنمية الزراعية وتحقيق الأمن الغذائى والإقتصادى، وتهدف التنمية بصفة أساسية الى الحفاظ على الموارد وتنميتها وزيادتها وإستمرارية جودتها للأجيال القادمة. ولا شك أن التعدي على الأراضى الزراعية (التحضر) يعد معوقاً هاماً لتحقيق أهداف التنمية خاصة تلك الأراضى ذات الخصوبة والإنتاجية المرتفعة والتى تشكل الإنتاج الاكبر من السلع الزراعية ويعتمد عليها الإقتصاد الزراعى فى تلبية وتوفير الجزء الأكبر من إحتياجات السكان، والحصول على عملات نقدية أجنبية، وذلك فى ظل التكلفة الباهظة لإستصلاح وزراعة أراضى جديدة[2].

ومن الجدير بالذكر أن التنمية الزراعية تسعى الى تحقيق هدفين أساسيين يتعلق أولهما بتحقيق الكفاءة الانتاجية القصوى فى إستخدام الموارد الزراعية المتاحة، وهى بمثابة جزء من الكفاءة الإقتصادية التى تسعى برامج التنمية لتحقيقها، بينما يتعلق الهدف الثانى بتحقيق التوازن والمساواة فى توزيع الدخول بين قطاعات المقتصد القومى[5].

الكلمات الافتتاحية: التحضر– التنمية الزراعية– التركيب المحصولى– الإنتاجية الفدانية– محافظة الشرقية.

مشكلة البحث:

بالرغم من محدودية الموارد الأرضية الزراعية في مصر وعدم قدرتها على تغطية الإحتياجات الغذائية للسكان من مواد غذائية ومواد خام للصناعات المرتبطة، ووجود محددات مائية ومالية كبيرة للتوسع فى زراعة وإستصلاح أراضى جديدة، إلا أن ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية بصورها المختلفة قد تزايدت بشكل مستمر وخاصة بعد2011حيث بلغت المساحة المتعدي عليها على مستوى الجمهورية نحو 74878.04 فدان[8]، وبلغت المساحة المتعدي عليها بمحافظة الشرقية نحو 6481 فدان[9]، خلال الفترة(2011– 2020)الأمر الذى ترتب عليه تآكل جزء من أجود الأراضي الزراعية، والتي تعد مصدراً للغذاء، وعلى الرغم من وجود التشريعات والقوانين الزراعية التي تجرم التعدي علي الأراضي الزراعية إلا إنها مازالت مستمرة، ولم تقتصر تلك التعديات على الملكية الخاصة للأراضى فقط، بل تعدي البعض على الممتلكات العامة رغم سعي وجهود مؤسسات الدولة في إزالة تلك التعديات. الأمر الذى ترتب عليه زيادة الفجوة بين الانتاج الزراعى والإستهلاك منه الأمر الذى زاد العبء على الميزان التجارى المصري بزيادة الواردات بالعملات الأجنبية الصعبة للوفاء بإحتياجات السكان من الغذاء والكساء، وأثر بالسلب على التنمية الزرعية فى مصر بصفة عامة.

أهداف البحث:

يهدف البحث بصفة عامة إلى إلقاء الضوء على ظاهرة التعدى على الأراضى الزراعية وأثرها على التنمية الزراعية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

أولاً: التوزيع الجغرافي للتعديات على الأراضي الزراعية وحالات الأزالات في مصر وأهميتها النسبية.
ثانياً: التوزيع الجغرافي للتعديات على الأراضي الزراعية وحالات الأزالات في محافظة الشرقية وأهميتها النسبية.
ثالثاً: صور وأسباب التعدي على الأراضى الزراعية بعينة الدراسة الميدانية للعام الزراعى2020/2019.
رابعاً: أسباب ومبررات التعدى على الأراضى الزراعية بعينة الدراسة الميدانية فى محافظة الشرقية.
خامساً: أثر تحضر الاراضي الزراعية على التنمية الزراعية بعينة الدراسة الميدانية.

الطريقة البحثية ومصادر البيانات وعينة الدراسة:

اعتمد البحث على إسلوبى التحليل الاحصائى الوصفي والكمى للبيانات والتى تحقق أهداف البحث، واعتمد البحث لتحقيق أهدافه علي مصدرين رئيسين للبيانات: أولهما بيانات ثانوية: منشورة وغير منشورة من الجهات الحكومية مثل وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، الإدارة المركزية لحماية الأراضي، مديرية الزراعة بالشرقية، ومركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمحافظة الشرقية. الإدارة الزراعية والجمعيات التعاونية الزراعية بمركز الزقازيق. فضلاً عن الإستعانة ببعض المراجع والرسائل العلمية والأبحاث ذات الصلة بموضوع الدراسة. ثانيهما بيانات أولية: تم تجميعها من خلال إستمارة استبيان بأسلوب المقابلات الشخصية لبعض حالات التعدي على الأراضي الزراعية، حيث تم إختيار مركز الزقازيق من بين مراكز المحافظة البالغة 23 مراكز وفقاً للأهمية النسبية لعدد حالات ومساحات التعدى على الأراضى الزراعية داخل محافظة الشرقية، والبالغة نحو 23193 حالة تعدي بمساحة بلغت نحو 937.56 فدان تمثل نحو 15.06%، 14.47%[9] من عدد حالات والمساحة المتعدى عليها بمحافظة الشرقية على الترتيب، خلال الفترة من25 يناير 2011 حتى أغسطس2020، وقد تم إختيار ثلاث قرى بطريقة عشوائية وهى قرى بني عامر ، العصلوجي، وبردين، بإجمالى عدد حالات تعدي بلغ 45 حالة تعدى تم توزيعها بالتساوى على القرى الثلاث.

بعض المفاهيم النظرية لصور التعدي على الأراضي الزراعية والقوانين المنظمة لها.

أولاً: المفاهيم والعلاقات المختلفة للتعدى على الأراضي الزراعية:

1. **التعدى على الأراضى الزراعية**[6]: يقصد به نقصان المساحات المخصصة للإنتاج الزراعى. ويرتبط هذا المفهوم بعدة مفاهيم مختلفة ارتباطاً وثيقاً بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ونستعرض بعض هذه العلاقات فيما يلى:
2. **الموارد الارضية الزراعية:** تعتبر الموارد الأرضية الزراعية أهم الموارد الأقتصادية التى تسهم فى تنمية الزراعة المصرية، حيث تتوقف عليها قدرة الأقتصاد الزراعى على المساهمة فى الأقتصاد القومى، وتقاس رفاهية الشعوب بمدى قدرتها على الإنتاج من مواردها الطبيعية بالقدر الذى يفى بإحتياجاتها.
3. **تدهور خصوبة الأراضى الزراعية:** يقصد بتدهور الأراضى كل تغير كمى أو نوعى فى التربة من شأنه أن يؤدى إلى إفسادها كبيئة صالحة لنمو وإنتشار جذور النبات وذلك بصورة مؤقتة أو مستديمة، فالتدهور حالة نسبية إذ تقدر فى إطار زمنى، والتدهور النوعى يمكن تحسينه إذا ما عولجت آثاره وأزيلت أسبابه، أما التدهور الدائم فهو الذى يصعب علاج آثاره ويصعب إزالة أسبابه وإعادة الأراضى الى حالتها السابقة. ويعد تبوير الأراضى الزراعية إحد الأسباب الرئيسية لتدهور التربة الزراعية المصرية، وغالبا ما يكون الهدف من وراء ذلك إخراجها من نطاق الإستخدام الإنتاجى الزراعى تمهيداً للبناء عليها.
4. **الفقد فى الموارد الأرضية الزراعية:** يصنف الفقد فى الموارد الأرضية الزراعية إلى نوعين من الفقد هما الفقد الكمى والفقد النوعى:

(أ) **الفقد الكمي:** ويقصد به الفقد فى الرقعة الأرضية الزراعية نتيجة الزحف العمرانى عليها وما يترتب عليه من نقص المعروض من المورد الأرضى المتاح للقطاع الزراعى. ونظراً لما يمثله الفقد الكمى فى الرقعة الارضية الزراعية على مستوى الزراعة المصرية، فإنه تعويض هذا الفقد يعتبر فى غاية الصعوبة فى ظل الظروف الحالية.

(ب) **الفقد النوعى:** ويقصد به إنخفاض إنتاجية المورد الأرضى نتيجة للعديد من الأسباب يأتى فى مقدمتها إلتفتت الحيازى، التعدى على الأراضى الزراعية، وإنخفاض شبكات الصرف الزراعى، والإسراف فى إستخدام مياه الرى، والدورات الزراعية غير المناسبة.

5. **العلاقة بين مفهومى الفقد في الموارد الأرضية الزراعية والتعدي على الأراضي الزراعية:**

بالرغم من أن مساحة مصر تصل لنحو مليون كم^2 إلا ان المساحة الصالحة للاستخدام الآدمي تصل لنحو5٪ وذلك لأن الجزء الأكبر منها عبارة عن صحراء. وتقدر المساحة الزراعية في مصر بنحو9 مليون فدان منها نحو6 مليون فدان أراضي قديمة ونحو3 مليون فدان أراضي جديدة. ومن هنا كان علي الدولة متمثلة في وزارة الزراعة أن تجد الطرق التي يمكن بها زيادة هذه المساحة ومنها تنفيذ مشروع1.5 مليون فدان الذى يعتمد علي المتاح من موارد مائية من مصادرها المختلفة من نهر النيل ومياه الصرف والأمطار. كما تعتمد الحكومة في سياستها أيضاً علي التوسع الرأسي أي زيادة الإنتاج من وحدة المساحة.

ويشـــير مفهوم الفقد في الموارد الأرضـــية الزراعية[7]: إلى تعرض الموارد الأرضـــية الزراعية للفقد بصـــورة مســـتمرة وتحويل جزء منها إلى إستخدامات أخرى غير زراعية مما يؤثر سلباً على إستخدام تلك الموارد في توفير إحتياجات السكان الغذائية من تلك الأراضـي، والفقد في الموارد الزراعية إما أن يكون فقد نوعى نتيجة تدهور التربة الزراعية وذلك لأنه يؤدى إلى نزع طبقة الطمي المنتجة، أو يكون فقد كمي والذى يحدث فيه فقد في الرقعة الزراعية نتيجة البناء عليها بإســـتمرار مما يترتب عليه نقص في الموارد الأرضـــية الزراعية المتاحة للقطاع الزراعي، وبالتالي لا يسـتطيع القطاع الزراعي توفير الإحتياجات الغذائية، والكسـائية، والصـناعية لأفراد المجتمع. لذا فإن الفقد في الموارد الارضـية الزراعية ما هو إلا نتيجة حتمية للتعدي على الأراضـي الزراعية بالبناء عليها وتحويل إستخدامات الأراضـي الزراعية إلى استخدامات أخرى غير زراعية ويتسبب ذلك في فقد مورد الأرض.

ومن القوانين المنظمة لحالات التعدي على الأراضي الزراعية، وأحدثهم على سبيل الذكر وليس الحصر:

ثانياً: بعض القوانين المنظمة لصور التعدي على الأراضي الزراعية:

القانون رقم 17 لسنة 2019: قانون البناء الموحد أو قانون التصالح:

أصدر هذا القانون مجلس النواب المصرى برقم 17 لسنة 2019[4]، وهو قانون التصالح في مخالفات البناء، وهناك من يؤيد هذا القانون لمنع إهدار الثروة العقارية لمصر وأن كانت مخالفة وخاصة أن هدمها لن يجدي في إرجاع الأراضي الزراعية كما كانت عليه. وأيضا هناك من يرى ضرورة معاقبة المخالفين بشدة لردعهم والمحافظة على الأراضى الزراعيوة وهى ثروة الأمة الحقيقية. إلا أن الواقع العملى والفكر الإقتصادي العلمي يؤكدان على صحة الرأي المؤيد للتصالح لما يأتي:

1. على الرغم من تعديل العقوبة أكثر من مرة على المخالفين سواء عقوبة الحبس أو الغرامة ورفع الحد الادنى والأقصى للعقوبة في القانون رقم 119 لسنة 2018 (قانون البناء الموحد) إلا ان المشرع وجد أن المخالفات في تزايد مستمر وأن العقوبة لا تحقق ردع بسبب عدم توفر أماكن سكن وإضطرار المواطن إلى البناء على الأراضي الزراعية ودون الحصول على الترخيص مما دعاً المشرع إلى إقرار قانون التصالح مقابل دفع رسوم والمحافظة على البناء من قرارات الإزالة.
2. يعتبر هذا القانون من أهم سبل السيطرة على التعدي على الأراضي الزراعية في إقاليم مصر المختلفة. فبمجرد صدوره أثر إقتصادياً في تخفيض متوسط سعر قيراط الأرض في الأحوزة العمرانية من (200 – 250) ألف جنيه للقيراط كمتوسط إلى (150 – 200) ألف جنيه للقيراط في معظم المحافظات لإزالة التشوهات السعرية بين سعر المتر للأرض الزراعية ونظيره للأرض المباني بوضع ضريبة على الارض الزراعية المحولة للمباني، مما يقلل الطلب عليها نتيجة رفع السعر بسبب الضريبة.
3. قانون التصالح بدأ تنفيذه وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1631 لسنة 2019 بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون ونشرها في الجريدة الرسمية. وقد راعي البعد الإجتماعي والنطاق الجغرافي للمبني

ومن هم مميزات قانون البناء الموحد أو التصالح في مخالفات المباني: وتتمثل هذه المزايا فى الأتى:

1. الحد من التعدى على الأراضى الزراعية بطريقة مباشرة بإزالة تشوهات الأسعار.
2. تحديد غرامة لكل متر وليس لكل مخالفه، ويختلف السعر للغرامة وفقاً لكل منطقة ريفية أو حضرية, وهذه الغرامة نوعية تزيد بزيادة عدد الأمتار مما يوجه المتعدي لعدم التوسع في التعدي أفقياً والإتجاه للبناء راسياً، ولذا فإن هذا القانون يحافظ على الأرض الزراعية بطريقة مباشرة وغير مباشرة.
3. يمكن توجيه إيراداته في حالة التعدي في المناطق الحضرية يوجه الإيرادات لدعم الموازنة العامة وتقليل الديون وتقليل العجز في الميزانية. كما يمكن توجيه إيراداته في حالة التعدي في المناطق الريفية الى صندوق دعم الأمن الغذائي القومي ضد إي مخاطر محتملة متوقعة أو غير متوقعة في الموارد الزراعية. حيث أن الامن الغذائي هو أساس الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي والسياسي في مصر وذلك لإنخفاض الدخول، كما يمكن الإستفادة بالإيرادات لإستصلاح أراضي جديدة عوضاً عما فقد من أراضي زراعية.
4. سيودي ذلك لرفع معدلات الإكتفاء الذاتى من السلع الزراعية نتيجة للحفاظ على الأراضي الزراعية وإستصلاح المزيد.
5. تخفيض العجز فى الميزان التجارى الزراعى، والحد من تفاقم المشاكل الإقتصادية والإجتماعية.
6. نخفيض أسعار القيراط المخالف للمباني على مستوي مصر من200 – 250 ألف جنيه للقيراط، كما إنخفضت قيمة الأراضي الزراعية على مستوي مناطق مصر المختلفة ليقترب سعر المتر من السعر الحقيقي بعد إزالة التشوهات السعرية لهذا المورد الهام وهو ما يؤدي للتوجيه الأمثل للموارد الزراعية وتحقيق الكفاءة الإقتصادية في الإستخدام للموارد بالأسعار الحقيقية للموارد.
7. هذا القانون يعتبر في صالح المواطن المتعدي والدولة والدخل القومي وإيرادات الدولة بل حتى المواطن المصري الذي لم يتعدي، وذلك من خلال تحسن مؤشرات الإقتصاد الكلى لعدم هدم العقارات المحالفة، إضافة لإجمالى قيمة ما يمكن تجميعه من مخالفات لهذه العقارات مما يؤدي لفوائد إقتصادية مثل تخفيض عجز الموازنة وإرتفاع قيمة الجنيه وتقليل حجم الديون المحلية والأجنبية وتحسن معدل النمو مما ينعكس على كل المواطنين.

ومن أهم مشاكل تطبيق قانون البناء الموحد أو التصالح في مخالفات المباني: وتتمثل فى الأتى:

تتضمن اللائحة التنفيذية لتطبيق قانون التصالح في مخالفات المباني9 مراحل لوصول المواطن للتصالح، وتتمثل فيما يلى:

1. عدم وضوح فقرات عديدة من القانون عند التطبيق حيث تشمل العديد من اللجان فمنها لجان النظر في التصالح، وللتقييم العقاري ولسلامة المباني ولتقدير وتحديد سعر المخالفة إضافة للمستشارين القانونيين لمدي الملائمة القانونية فمن الممكن تيسير الإجراءات.
2. وجود مدي كبير للغرامة للمتر تتراوح مابين (200 – 2000) جنيه يصعب على أي لجنة التحديد ويجعل هناك عدم تقارب في التقديرات بين اللجان في المناطق القريبة أو البعيدة في غياب مقياس موحد لتلك الغرامات على مستوي الجمهورية خصوصاً مع إختلاف اللجان من منطقة لأخري. ويفضل أن تقوم كل محافظة بعمل خريطة لسعر الغرامة بكل مناطق المحافظة الريفية والحضرية وتحديد سعر للغرامة وفق لجنة موحدة يسترشد بها وزارة الاسكان وذلك لسرعة التصالح.
3. هناك تعارض بين تسهيل التصالح ودفع الغرامات ووجود شرط أساسي للتصالح وهو دهان الواجهات للمبني وهو ما يحتاج من (10 الى 100) ألف جنيه، مما يعتبر عائق لتطبيق القانون ويضاعف الضريبة على المواطنين خصوصاً الفقراء. فإذا كان المشرع قد وافق على تقسيط قيمة المخالفة للمساعدة في السداد وإتمام التصالح، فكيف يضع شرط دهان الواجهات فيضاعف حجم الضريبة ويعوق تنفيذ القانون. مع العلم أن الفقراء هم من لا يدهنون الواجهات فهي تعتبر رفاهية يؤخرونها عند الإستطاعة. ويمكن السماح بالتصالح للمباني الصغيرة الحجم مع تأجيل عمل الواجهات خلال خمس سنوات. ويمكن إيقاف العمل بهذا الشرط نهائي لأنه معرقل للتصالح خصوصاً القادر مالياً ويفضل دهان منزله، أما الفقير أو متوسط الحال فيفضل أن يؤخر دهان المنزل حين ميسرة.

(ج) في حالة تظلم المواطن: يمكن للمواطن عمل معارضة لقيمة المتر المخالف أو بتقييم اللجنة العقارية لسلامة المبني بالتوجه إلى النيابة أو المستشار القانوني للنظر في تظلمه وإتخاذ القرار النهائي.

القانون رقم (1) لسنة 2020[3]: صدق السيد رئيس الجمهورية على القانون رقم1لسنة 2020، بتعديل بعض أحكام القانون رقم17 لسنة 2019 في شأن التصالح في بعض مخالفات البناء وتقنين أوضاعها، بعد أن أقره مجلس النواب. وينص التعديل على أنه مع مراعاة ما ورد في شأنه نص خاص في القانون المنظم للمحال العامة، يجوز التصالح وتقنين الأوضاع في الأعمال التي إرتكبت بالمخالفة لأحكام القوانين المنظمة للبناء الصادرة قبل العمل بأحكام هذا القانون. ويحظر التصالح على أي من المخالفات التالية: الأعمال المخلة بالسلامة الإنشائية للبناء، والتعدي على خطوط التنظيم المعتمدة، والمخالفات الخاصة بالمباني والمنشآت ذات الطراز المعماري المتميز، وتجاوز قيود الإرتفاع المقررة من سلطة الطيران المدني أو تجاوز متطلبات شئون الدفاع عن الدولة، والبناء على الأراضي المملوكة للدولة ما لم يكن صاحب الشأن قد تقدم بطلب لتوفيق أوضاعه، والبناء على الأراضي الخاضعة لقانون حماية الآثار وحماية نهر النيل، والبناء خارج الأحوزة العمرانية المعتمدة، باستثناء المشروعات الحكومية والمشروعات ذات النفع العام، والكتل السكنية القريبة من الأحوزة.

النتائج البحثية ومناقشتها:

أولاً: التوزيع الجغرافي للتعديات على الأراضي الزراعية وحالات الإزالات في مصر وأهميتها النسبية:

يتناول هذا الجزء التوزيع الجغرافي للتعديات على الأراضي الزراعية على مستوى محافظات الجمهورية، وعلى مستوى مراكز محافظة الشرقية وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011 – 2020)، وذلك من خلال التعرف على عدد حالات التعدى ومساحة التعدى، وعدد حالات الإزالة وأهميتها النسبية على المستويات المختلفة لمحافظات الجمهورية.

1- التوزيع الجغرافي للتعديات على الأراضي الزراعية على مستوى محافظات الجمهورية وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011 – 2020):

تشير البيانات المتاحة كما يوضحها جدول(1)، التوزيع الجغرافي للتعديات على الأراضي الزراعية على مستوى محافظات الجمهورية، وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011 – 2020)، ومنه يتبين ان حجم التعديات بلغ نحو1676068حالة بمساحة تقدر بنحو**74878.04**فدان، تم إزاله نحو**375954.39**حالة بمساحة تقدر بنحو21142.666فدان أى نحو22.43%، 28.24 %من عدد ومساحة التعديات على الترتيب، وقد وزعت هذه المساحة على جميع محافظات الجمهورية بلا استثناء.

1-1- التوزيع الجغرافي لعدد حالات التعديات على الأراضي الزراعية في محافظات الجمهورية وأهميتها النسبية:

يتبين من بيانات جدول(1) أيضاً ان محافظة البحيرة إحتلت المرتبة الأولى من بين محافظات الجمهورية بنسبة عدد تعديات بلغت نحو11.53%، تلتها في ذلك محافظة المنوفية بنسبة عدد تعديات بلغت نحو9.62%، يليها محافظة القليوبية بنسبة عدد تعديات بلغت نحو9.23%، يليها محافظة الشرقية بنسبة عدد تعديات بلغت نحو9.19%، وشغلت محافظة الغربية المركز الخامس على مستوى الجمهورية بنسبة عدد تعديات بلغت نحو9.09%، وقد بلغت جملة نسبة عدد التعديات بهذه المحافظات الخمس نحو معا نحو48.66%. يليهم محافظات المنيا، الدقهلية، سوهاج، اسيوط، كفر الشيخ، بنى سويف، قنا، الفيوم، الجيزة، مياط، الاسكندرية، الأقصر، القاهرة، اسوان، الاسماعيلية، السويس، بور سعيد، شمال سيناء، مطروح، والوادى الجديد بنسب عدد تعديات بلغت نحو6.64%، 6.63%، 6.26%، 5.74%، 5.66%،4.41%، 3.88%، 3.01%، 2.39%،

2.12%،1.81%، 1.45%، 0.52%، 0.42%، 0.31%، 0.03%، 0.02%، 0.2%،0.01%، 0.005% من إجمالى عدد حالات التعديات خلال فترة الدراسة والبالغة نحو 1.68 مليون حالة تعدى على الترتيب خلال الفترة (2011–2020).

1-2- التوزيع الجغرافي لمساحة التعديات على الأراضي الزراعية في محافظات الجمهورية وأهميتها النسبية:

يتبين من بيانات جدول (1)، أن ترتيب المحافظات فيما يتعلق بالمساحات المتعدى عليها خلال فترة الدراسة المشار إليها أخذت نفس إتجاه عدد حالات التعدي مع إختلاف بسيط فى ترتيب المحافظات بالنسبة للمساحات المتعدى عليها. حيث إحتلت محافظة البحيرة المرتبة الأولى من بين محافظات الجمهورية بنسبة مساحة تعديات بلغت نحو **10.01%**، تلتها في ذلك محافظة الغربية بنسبه مساحة تعديات بلغت نحو **9.55%**، يليها محافظة االشرقية بنسبة مساحة تعديات بلغت نحو **8.66%**، يليها محافظة القليوبية بنسبة مساحة تعديات بلغت نحو **8.01%**، وشغلت محافظة المنيا المركز الخامس على مستوى الجمهورية بنسبة مساحة تعديات بلغت نحو **7.26%**، وقد بلغت جملة نسبة مساحة التعديات بهذه المحافظات الخمس نحو معا نحو 43.50%. يليهم محافظات الدقهلية، كفر الشيخ، المنوفية، سوهاج، أسيوط، قنا، بنى سويف، الفيوم، الأقصر، دمياط، الأسكندرية، الجيزة، أسوان، الإسماعيلية، القاهرة، السويس، بور سعيد، شمال سيناء، مطروح، والوادى الجديد بنسب مساحات تعديات بلغت نحو 7%، 6.59%، 6.78%، 5.81%، **5.36%**،**5.01%**، **4%**، **3.44%**، **3.16%**، **2.63%**، **2.39%**، **1.92%**، **0.7%**، **0.65%**، **0.50%**، **0.45%**، **0.07%**، **0.04%**، **0.01%**، **0.01%**، من إجمالى مساحات التعديات خلال فترة الدراسة والبالغة نحو 74.88 ألف فدان على الترتيب خلال الفترة (2011–2020).

2- التوزيع الجغرافي لحالات الإزالات للتعديات على الأراضي الزراعية على مستوى محافظات الجمهورية، وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011 – 2020):

تشير البيانات المتاحة كما يوضحها جدول (1)، التوزيع الجغرافي لحالات الإزالات للتعديات على الأراضي الزراعية على مستوى محافظات الجمهورية، وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011 – 2020)، ومنه يتبين أن جملة عدد حالات الإزالات للتعديات على الأراضى الزراعية قد بلغ نحو 375954.39 حالة إزالة على مساحة أرض زراعية قدرت بنحو 21142.67 فدان، وإجمالى المتبقى بدون إزالة بلغ نحو 2052022.4 حالة بمساحة تقدر بنحو 53735.37 فدان أى نحو 71.76% من مساحة التعديات على الأراضى الزراعية، وقد وزعت حالات ومساحة الإزالات والمتبقى منها على جميع محافظات الجمهورية بلا إستثناء.

2-1- التوزيع الجغرافي لعدد حالات إزالات التعديات على الأراضي الزراعية في محافظات الجمهورية وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011–2020):

يتبين من بيانات جدول (1)، أن محافظة الشرقية إحتلت المرتبة الأولى من بين محافظات الجمهورية بنسبة عدد إزالات بلغت نحو 20.33%، تلتها في ذلك محافظة المنيا بنسبة عدد إزالات بلغت نحو 16.53%، يليها محافظة القليوبية بنسبة عدد إزالات بلغت نحو 9.67%، يليها محافظة أسيوط بنسبة عدد إزالات بلغت نحو 6.41%، وشغلت محافظة قنا المركز الخامس على مستوى الجمهورية بنسبة عدد عدد إزالات تعديات بلغت نحو 6.28%، يليهم محافظات الدقهلية، البحيرة، سوهاج، الغربية، الجيزة، الاقصر، كفر الشيخ، المنوفية، بنى سويف، الفيوم، دمياط، الإسماعيلية، الإسكندرية، أسوان، القاهرة، بور سعيد، السويس، مطروح، الوادى الجديد، شمال سيناء بنسب عدد إزالات بلغت نحو 6.21%، 5.57%، 5.37%، 5.08%، 3.77%، 3.48%، 2.70%، 2.06%، 1.92%، 1.34%، 1.07%، 0.88%، 0.80%، 0.31%، 0.14%، 0.03%، 0.02%، 0.02%، 0.02%، 0.001% من إجمالى عدد حالات الإزالات خلال فترة الدراسة والبالغة نحو 1.3 مليون حالة إزالة على الترتيب خلال الفترة (2011–2020).

2-2- التوزيع الجغرافي لمساحة إزالات التعديات على الاراضى الزراعية في محافظات الجمهورية وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011–2020):

يتبين من بيانات جدول (1)، ان ترتيب المحافظات فيما يتعلق بالمساحات التى تم إزالة التعديات عليها خلال فترة الدراسة المشار إليها جاءتت على النحو التالى إحتلت محافظة الشرقية المرتبة الأولى من بين محافظات الجمهورية بنسبة مساحة تمت إزالة التعديات عليها بلغت نحو 16.34%، تلتها في ذلك محافظة المنيا بنسبة مساحة تمت ازالة التعديات عليها بنسبة بلغت نحو 13.68%، يليها محافظة الدقهلية بنسبة مساحة تمت إزالة التعديات عليها بلغت نحو 8.30%، يليها محافظة القليوبية بنسبة مساحة تمت إزالة التعديات عليها بلغت نحو 7.23%، وشغلت محافظة قنا المركز الخامس على مستوى الجمهورية بنسبة مساحة تمت إزالة التعديات عليها بلغت نحو 7.19%، يليهم محافظات البحيرة، الأقصر، الغربية، أسيوط، سوهاج، كفر الشيخ، الجيزة، المنوفية، الأسكندرية، الفيوم، بنى سويف، دمياط، الإسماعيلية، السويس، أسوان، القاهرة، بور سعيد، مطروح، الوادى الجديد، شمال سيناء، بنسب مساحة تمت إزالة التعديات عليها بلغت نحو 6.30%، 6.25%، 6.19%، 5.03%، 4.89%، 3.81%، 2.67%، 2.58%، 2.02%، 1.88%، 1.76%، 1.49%، 1.48%، 0.32%، 0.32%، 0.13%، 0.12%، 0.02%، 0.01%، 0.005% من إجمالى مساحة الإزالات خلال فترة الدراسة والبالغة نحو 21.143ألف فدان على الترتيب خلال الفترة (2011–2020).

3- التوزيع الجغرافي لحالات الإزالات المتبقية للتعديات على الأراضي الزراعية على مستوى محافظات الجمهورية وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011 - 2020):

تشير البيانات المتاحة كما يوضحها جدول (1)، التوزيع الجغرافي لحالات الإزالات المتبقية للتعديات على الأراضي الزراعية على مستوى محافظات الجمهورية، وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011 - 2020)، ومنه يتبين ان جملة عدد حالات الإزالات المتبقية للتعديات على الأراضى الزراعية قد بلغ نحو1300113.6 حاله إزالة خلال تلك المدة ويضاف إليها المتبقي من السنوات السابقة لم يزال، ليصبح إجمالي لها نحو205222.4على مساحة أرض زراعية لم تنفذ قدرت بنحو53735.37 فدان، أى نحو77.57%، 71.76% من عدد ومساحة التعديات التى تمت على الأراضى الزراعية على الترتيب، وقد وزعت حالات ومساحة الإزالات التى لم تنفذ على جميع محافظات الجمهورية بلا إستثناء.

جدول1. التوزيع الجغرافي للتعديات على الأراضي الزراعية على مستوى محافظات الجمهورية وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011 - 2020)

البيان	عدد حالات التعدي ومساحتها				عدد حالات الإزالات ومساحتها				عدد حالات الإزالات المتبقية ومساحتها			
المحافظات	عد (حالة)	%	مساحة(فدان)	%	عد (حالة)	%	مساحة(فدان)	%	عد (حالة)	%	مساحة(فدان)	%
القاهرة	8670	0.52	374.92	0.50	524.19	0.14	26.73	0.13	9194.19	0.45	348.19	0.65
القليوبية	154661	9.23	6000.78	8.01	36361.01	9.67	1528.64	7.23	191022.01	9.31	4472.14	8.32
الدقهلية	111091	6.63	5238.58	7.00	23341.1	6.21	1754.80	8.30	134432.1	6.55	3483.78	6.48
المنوفية	161230	9.62	4932.67	6.59	7751.75	2.06	545.87	2.58	168981.75	8.23	4386.80	8.16
الجيزة	40120	2.39	1434.79	1.92	14155.15	3.77	564.37	2.67	54275.15	2.64	870.42	1.62
الإسكندرية	30310	1.81	1786.02	2.39	3007.78	0.80	427.65	2.02	33317.78	1.62	1358.37	2.53
الغربية	152410	9.09	7154.38	9.55	19084.96	5.08	1308.64	6.19	171494.96	8.36	5845.74	10.88
كفلر الشيخ	94810	5.66	5073.78	6.78	10148.48	2.70	804.92	3.81	104958.48	5.11	4268.86	7.94
الشرقية	154051	9.19	6480.89	8.66	76450	20.33	3453.87	16.34	230501	11.23	3027.02	5.63
البحيرة	193250	11.53	7497.37	10.01	20923.16	5.57	1332.29	6.30	214173.16	10.44	6165.08	11.47
المنيا	111310	6.64	5438.4	7.26	62139.24	16.53	2892.79	13.68	173449.24	8.45	2545.61	4.74
سوهاج	96265	5.74	4349.69	5.81	20194.95	5.37	1034.17	4.89	116459.95	5.68	3315.52	6.17
قنا	64997	3.88	3753.32	5.01	23591.58	6.28	1519.38	7.19	88588.58	4.32	2233.94	4.16
اسيوط	104986	6.26	4009.79	5.36	24094.56	6.41	1063.98	5.03	129080.56	6.29	2945.81	5.48
بنى سويف	73941	4.41	2997.3	4.00	7213.42	1.92	371.11	1.76	81154.42	3.95	2626.19	4.89
الفيوم	50400	3.01	2573.97	3.44	5039.9	1.34	397.84	1.88	55439.9	2.70	2176.13	4.05
أسوان	7046	0.42	527.36	0.70	1182.71	0.31	66.82	0.32	8228.71	0.40	460.54	0.86
الأقصر	24353	1.45	2367.97	3.16	13090.61	3.48	1320.98	6.25	37443.61	1.82	1046.99	1.95
دمياط	35528	2.12	1967.3	2.63	4034.95	1.07	315.60	1.49	39562.95	1.93	1651.70	3.07
الإسماعلية	5189	0.31	484.1	0.65	3301.69	0.88	312.51	1.48	8490.69	0.41	171.59	0.32
السويس	573	0.03	335.78	0.45	61.61	0.02	66.82	0.32	634.61	0.03	268.96	0.50
بور سعيد	348	0.02	54.59	0.07	110.09	0.03	24.67	0.12	458.09	0.02	29.92	0.06
مرسى مطروح	145	0.01	7.21	0.01	87.87	0.02	4.11	0.02	232.87	0.01	3.10	0.01
الوادي الجديد	79	0.005	6.18	0.01	60.6	0.02	3.08	0.01	139.6	0.01	3.10	0.01
شمال سيناء	305	0.02	30.9	0.04	3.03	0.00	1.03	0.00	308.03	0.02	29.87	0.06
إجمالي الجمهورية	1676068	100	74878.04	100	375954.39	1000	21142.666	100	*2052022.4	100	53735.374	100

* هي عدد حالات التعدي المتبقية شاملة ما قبل الفترة المدروسة(2011-2020) بالإضافة عدد الحالات المتبقية خلال الفترة بدون إزالة(1300113.6فدان).

المصدر: جمعت وحسبت من: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، الادارة المركزية لحماية الاراضى، بيانات غير منشورة، 2020.

3-1- التوزيع الجغرافي لعدد حالات إزالات التعديات على الأراضي الزراعية المتبقية في محافظات الجمهورية وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011-2020):

تبين من بيانات جدول (1)، أن محافظة الشرقية إحتلت المرتبة الأولى من بين محافظات الجمهورية بنسبة عدد حالات متبقيات إزالات بلغت نحو 11.23%، تلتها في ذلك محافظة البحيرة بنسبة عدد إزالات متبقية بلغت نحو 10.44%، يليها محافظة القليوبية بنسبة عدد إزالات متبقية بلغت نحو 9.30%، يليها محافظة المنيا بنسبة عدد إزالات متبقية بلغت نحو 8.45%، يليها محافظة الغربية بنسبة عدد إزالات متبقية بلغت نحو 8.36%، يليها محافظة المنوفية بنسبة عدد إزالات متبقية بلغت نحو 8.23%، يليها محافظة الدقهلية بنسبة عدد إزالات متبقية بدون إزالة بلغت نحو 6.55%، وشغلت محافظة أسيوط المركز الثامن على مستوى الجمهورية بنسبة عدد إزالات متبقية بلغت نحو 6.29%، يليهم محافظات سوهاج، كفر الشيخ، قنا، بني سويف، الفيوم، الجيزة، دمياط، الأقصر، إسكندرية، القاهرة، الإسماعيلية، أسوان، السويس، بورسعيد، شمال سيناء، مطروح، الوادى الجديد، بنسب عدد إزالات متبقية بلغت نحو 5.68%، 5.11%، 1.32%، 3.95%، 2.70%، 2.64%، 1.93%، 1.82%، 1.62%، 0.45%، 0.41%، 0.4%، 0.03%، 0.02%، 0.02%، 0.01%، 0.01% من إجمالى عدد حالات الإزالات المتبقية بدون إزالة خلال فترة الدراسة والبالغة نحو 1.3 مليون حالة إزالة على الترتيب خلال الفترة (2011-2020).

3-2- التوزيع الجغرافي لمساحة إزالات التعديات على الاراضى الزراعية المتبقية في محافظات الجمهورية وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011-2020):

اتضح من بيانات جدول (1)، أن ترتيب المحافظات فيما يتعلق بالمساحات التى تم إزالة التعديات عليها خلال فترة الدراسة المشار اليها جاءت على النحو التالى إحتلت محافظة البحيرة المرتبة الأولى من بين محافظات الجمهورية بنسبة مساحة لم تتم إزالة التعديات عليها بلغت نحو 11.47%، تلتها في ذلك محافظة الغربية بنسبة مساحة لم تتم ازالة التعديات عليها بلغت نحو 10.88%، يليها محافظة القليوبية مساحة لم تتم إزالة التعديات عليها بلغت نحو 8.32%، يليها محافظة المنوفية بنسبة مساحة لم تتم إزالة التعديات عليها بلغت نحو 8.16%، وشغلت محافظة كفر الشيخ المركز الخامس على مستوى الجمهورية بنسبة مساحة لم تتم إزالة التعديات عليها بلغت نحو 7.94%، يليهم محافظات الدقهلية، سوهاج، الشرقية، أسيوط، بنى سويف، المنيا، قنا، الفيوم، دمياط، الإسكندرية، الأقصر، الجيزة، أسوان، القاهرة، السويس، الإسماعيلية، بور سعيد، شمال سيناء، مطروح، الوادى الجديد، بنسب مساحة تمت إزالة التعديات عليها بلغت نحو 6.48%، 6.17%، 5.63%، 5.48%، 4.89%، 4.74%، 4.16%، 4.05%، 3.07%، 2.53%، 1.95%، 1.62%، 0.86%، 0.65%، 0.50%، 0.32%، 0.06%، 0.06%، 0.01%، 0.01%من إجمالى مساحة الإزالات التى لم تنفذ خلال فترة الدراسة والبالغة نحو 53.74 ألف فدان على الترتيب خلال الفترة (2011-2020).

ثانياً: التوزيع الجغرافي للتعديات على الأراضي الزراعية وحالات الإزالات في محافظة الشرقية وأهميتها النسبية:

يتناول هذا الجزء التوزيع الجغرافي للتعديات على الأراضي الزراعية على مستوى جملة محافظة الشرقية، وعلى مستوى مراكز المحافظة وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011 -2020)، وذلك من خلال التعرف على عدد حالات التعدى ومساحة التعدى، وعدد حالات الإزالة وأهميتها النسبية على المستويات المختلفة لمراكز محافظة الشرقية.

1. **التوزيع الجغرافي للتعديات على الأراضي الزراعية على مستوى مراكز محافظة الشرقية وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011 - 2020):** تشير البيانات المتاحة كما يوضحها جدول (2)، إلى التوزيع الجغرافي للتعديات على الأراضي الزراعية على مستوى مراكز محافظة الشرقية، وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011 - 2020)، ومنه يتبين ان عدد وحجم التعديات على الأراضى الزراعية بالمحافظة قد بلغ نحو **154051**حالة، ونحو 6480.96 فدان. تم إزاله نحو **76415** حالة بمساحة تقدر بنحو **3453** فدان اى نحو 49.60 %، 53.28% من عدد ومساحة التعديات على الترتيب، وقد وزعت هذه المساحة على مراكز المحافظة.

1-1- التوزيع الجغرافي لعدد حالات التعديات على الأراضي الزراعية على مستوى مراكز محافظة الشرقية وأهميتها النسبية: تبين من بيانات جدول (2)، أن مركز الزقازيق إحتل المرتبة الأولى من بين مراكز المحافظة بنسبة عدد تعديات بلغت نحو **15.06**%، يليه مركز منيالقمح بنسبة عدد تعديات بلغت نحو **14**%، ثم مركز بلبيس بنسبة عدد تعديات بلغت نحو **11.18**%، يليها مركز ديرب نجم بنسبة عدد تعديات بلغت نحو **8.48**%، وشغل مركز أبو كبير المركز الخامس على مستوى المحافظة بنسبة عدد تعديات بلغت نحو **5.27**%، وقد بلغت جملة نسبة عدد التعديات بهذه المراكز الخمس معا نحو 54% من إجمالى عدد حالات التعديات خلال فترة الدراسة. ثم مركز أبو حماد، فاقوس، ههيا، كفر صقر، الحسينية، مشتول السوق، القنايات، الصالحية، الإبراهيمية، أولاد صقر، الصوفية، القرين، ك الاشقم، تلراك، ق. الأزهار، صان الحجر، ق. الشرق، وم. أبو عمر بنسب عدد تعديات بلغت نحو **5.11**%، **4.74**%، **4.70**%، **4.12**%، **3.47**%، **3.35**%، **3.26**%، **2.09**%، **1.52**%، **0.88**%، **0.57**%، **0.47**%، **0.44**%، **0.38**%، **0.37**%، **0.36**%، **0.32**%، **0.32**%، على الترتيب من إجمالى عدد حالات التعديات خلال فترة الدراسة (2011-2020).

1-2- التوزيع الجغرافي لمساحة التعديات على الأراضي الزراعية على مستوى مراكز محافظة الشرقية وأهميتها النسبية تبين من بيانات جدول (2)، أن ترتيب المراكز فيما يتعلق بالمساحات المتعدى عليها خلال فترة الدراسة المشار اليها أخذت نفس إتجاه عدد حالات التعدي مع إختلاف بسيط فى

ترتيب المراكز بالنسبة للمساحات المتعدى عليها. حيث إحتل مركز الزقازيق المرتبة الأولى من بين مراكز المحافظة بنسبة مساحات تعديات بلغت نحو **14.47**%، يليه مركز منيا القمح بنسبة مساحات تعديات بلغت نحو **12.89**%، ثم مركز بلبيس بنسبة مساحات تعديات بلغت نحو **9.47**%، يليها مركز ديرب نجم بنسبة مساحات تعديات بلغت نحو **8.56**%، وشغل مركز فاقوس المركز الخامس على مستوى المحافظة بنسبة مساحات تعديات بلغت نحو **6.60**%، وقد بلغت جملة نسبة مساحات التعديات بهذه المراكز الخمس معا نحو47% من إجمالى مساحات حالات التعديات خلال فترة الدراسة. ثم مركز أبو حماد، أبو كبير، ههيا، كفر صقر، مشتول السوق، القنايات، الصالحية، الإبراهيمية، أولاد صقر، الصوفية، ق. الشرق، تلراك، م أبو عمر، صان الحجر، ق. الأزهار، القرين، الحسينية، ك. الأشقم بنسب مساحات تعديات بلغت نحو **5.76**%، **5.52**%، **4.56**%، **4.54**%، **3.00**%، **2.78**%، **2.7**%، 1.53%، **0.80**%، **0.56**%، 48%، **0.42**%، **0.36**%، **0.31**%، **0.30**%، **0.29**%، **0.04**%، **0.04%**، على الترتيب من إجمالى مساحات حالات التعديات خلال فترة الدراسة (2011–2020).

2- التوزيع الجغرافي لحالات الإزالات للتعديات على الأراضي الزراعية على مستوى مراكز محافظة الشرقية، وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011 - 2020):

تشير البيانات المتاحة كما يوضحها جدول (2)، إلى التوزيع الجغرافي لحالات الإزالات للتعديات على الأراضي الزراعية على مستوى مراكز محافظة الشرقية، وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011 - 2020)، ومنه يتبين أن جملة عدد حالات الإزالات للتعديات على الأراضى الزراعية قد بلغ نحو 76415 حاله إزالة تعدي على مساحة أرض زراعية قدرت بنحو3435 فدان، أى نحو49.60%، 52.76% من عدد ومساحة التعديات على الأراضى الزراعية على الترتيب وإجمالى المتبقى بدون إزالة بلغ نحو77636 حالة بمساحة تقدر بنحو3061.82 فدان أى نحو50.40%، 47.24% من عدد ومساحة التعديات على الأراضى الزراعية على الترتيب، وقد وزعت حالات ومساحة الإزالات والمتبقى منها على جميع مراكز المحافظة المشار إليها.

2-1- التوزيع الجغرافي لعدد حالات إزالات التعديات على الأراضي الزراعية على مستوى مراكز محافظة الشرقية وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011-2020):

تبين من بيانات جدول (2)، أن مركز بلبيس إحتل المرتبة الأولى من بين مراكز المحافظة بنسبة عدد إزالات بلغت نحو **12.37**% من إجمالى عدد حالات التعديات خلال فترة الدراسة يليه في ذلك مركز الزقازيق بنسبه عدد إزالات بلغت نحو **11.63**%، يليها مركز منيا القمح بنسبة عدد إزالات بلغت نحو **11.03**%، يليها مركز أبو حماد بنسبة عدد إزالات بلغت نحو **8.45**%، وشغل مركز الحسينية المركز الخامس على مستوى المحافظة بنسبة عدد تعديات بلغت نحو **6.75**%، ثم يليه مركز ديرب نجم، أبو كبير، فاقوس، ههيا، كفر صقر، مشتول السوق، القنايات، الصالحية، الإبراهيمية، أولاد صقر، ق. الشرق، ق. الأزهار، صان الحجر، تلراك، القرين، م أبو عمر، ك الأشقم، الصوفية بنسب عدد إزالات بلغت نحو **5.79**%،**5.48**%،**5.51**%،**4.03**%،**3.71**%،**3.39**%،**3.17**%،**2.48**%، **1.97**%، **0.80**%، .**52**%،.**51**%، **0.49**%، **0.49**%، **0.46**%، **0.38**%، 0.30%، 0.29%، 0.001% من إجمالى عدد حالات الإزالات خلال فترة الدراسة والبالغة نحو1.3 مليون حالة إزالة على الترتيب خلال الفترة (2011–2020).

2-2- التوزيع الجغرافي لمساحة إزالات التعديات على الاراضى الزراعية على مستوى مراكز محافظة الشرقية وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011-2020): تبين من بيانات جدول (2)، أن مركز الزقازيق إحتل المرتبة الأولى من بين مراكز المحافظة بنسبة مساحات إزالات بلغت نحو **14.29**%، يليه مركز بلبيس بنسبة مساحات إزالات بلغت نحو **12.29**%، يليه مركز منيا القمح بنسبة مساحات إزالات بلغت نحو **10.62**%، يليها مركز فاقوس بنسبة مساحات إزالات بلغت نحو **8.92**%، وشغل مركز الحسينية المركز الخامس على مستوى المحافظة بنسبة مساحات تعديات بلغت نحو **7.70**%، يليهم مراكز أبو حماد، أبو كبير، ديرب نجم، الصالحية، ههيا، كفر صقر، مشتول السوق، القنايات، الإبراهيمية، ق. الشرق، أولاد صقر، صان الحجر، م أبو عمر، ك الأشقم، تلراك، الصوفية، ق. الأزهار،القرين، بنسب مساحات إزالات بلغت نحو **6.56**%،**4.80** %، **3.89**%، **3.37**%، **3.18**%، **2.81**%،**2.52** %،**2.07**%، **1.91**%، **0.67**%، 0.41%،**0.41**%، **0.40**%، **0.38**%، **0.33**%، **0.26**%، **0.23**%، **0.23**% من إجمالي العدد.

3- التوزيع الجغرافي لحالات الإزالات المتبقية للتعديات على الأراضي الزراعية على مستوى مراكز محافظة الشرقية، وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011 - 2020):

تشير البيانات المتاحة كما يوضحها جدول (2)، إلى التوزيع الجغرافي لحالات الإزالات للتعديات على الأراضي الزراعية على مستوى مراكز محافظة الشرقية والتى لم تنفذ، وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011 - 2020)، ومنه تبين أن جملة عدد حالات الإزالات المتبقى بدون إزالة بلغ نحو77636 حالة بمساحة تقدر بنحو 3061.82فدان أى نحو50.40%، 47.24% من عدد ومساحة التعديات على الإراضى الزراعية على الترتيب، وقد وزعت حالات ومساحة الإزالات والمتبقى منها على جميع مراكز المحافظة المشار اليها.

جدول 2. التوزيع الجغرافي للتعديات على الأراضي الزراعية على مستوى مراكز محافظة الشرقية وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011 – 2020).

البيان	عدد حالات التعدي ومساحتها				عدد حالات الإزالات ومساحتها				عدد حالات الإزالات المتبقية ومساحتها			
المراكز	عدد (حالة)	%	مساحة(فدان)	%	عدد (حالة)	%	مساحة(فدان)	%	عدد (حالة)	%	مساحة(فدان)	%
الزقازيق	23193	15.06	937.56	14.47	8889	11.63	493.312	14.29	14304	18.42	444.248	14.68
القنايات	5018	3.26	180.31	2.78	2425	3.17	71.42	2.07	2593	3.34	108.89	3.60
منيا القمح	21576	14.01	835.61	12.89	8431	11.03	366.64	10.62	13145	16.93	468.97	15.49
بلبيس	17218	11.18	613.52	9.47	9454	12.37	424.42	12.29	7764	10.00	189.1	6.25
مشتول السوق	5159	3.35	194.48	3.00	2589	3.39	86.99	2.52	2570	3.31	107.49	3.55
أبو حماد	7871	5.11	373.49	5.76	6455	8.45	226.35	6.56	1416	1.82	147.14	4.86
ههيا	7241	4.70	295.33	4.56	3076	4.03	109.73	3.18	4165	5.36	185.6	6.13
الإبراهيمية	2334	1.52	99.08	1.53	1507	1.97	65.79	1.91	827	1.07	33.29	1.10
ديرب نجم	13069	8.48	554.49	8.56	4421	5.79	134.18	3.89	8648	11.14	420.31	13.88
أبو كبير	8111	5.27	357.89	5.52	4187	5.48	165.67	4.80	3924	5.05	192.22	6.35
كفر صقر	6354	4.12	294.12	4.54	2838	3.71	96.97	2.81	3516	4.53	197.15	6.51
أولاد صقر	1351	0.88	51.57	0.80	612	0.80	14.01	0.41	739	0.95	37.56	1.24
فاقوس	7295	4.74	427.66	6.60	4213	5.51	307.98	8.92	3082	3.97	119.68	3.95
الحسينية	5351	3.47	275..25	0.04	5158	6.75	265.82	7.70	193	0.25	10.47	0.00
صان الحجر	562	0.36	20.25	0.31	378	0.49	14.18	0.41	184	0.24	6.07	0.20
ق. الازهار	564	0.37	19.48	0.30	387	0.51	7.98	0.23	177	0.23	11.5	0.38
ق. الشرق	488	0.32	30.85	0.48	396	0.52	23.15	0.67	92	0.12	7.7	0.25
تلراك	592	0.38	27.03	0.42	374	0.49	11.44	0.33	218	0.28	15.59	0.52
الصالحية	3213	2.09	175.12	2.70	1898	2.48	116.51	3.37	1315	1.69	58.61	1.94
القرين	717	0.47	18.77	0.29	351	0.46	8.01	0.23	366	0.47	10.76	0.36
ك الاشقم	677	0.44	37..49	0.04	233	0.30	13.12	0.38	444	0.57	24.25	0.01
م ابو عمر	496	0.32	23.34	0.36	291	0.38	13.65	0.40	205	0.26	9.69	0.32
الصوفية	878	0.57	35.49	0.56	223	0.29	9.02	0.26	655	0.84	26.47	0.87
اخرى	14723	9.56	915.52	14.03	7629	9.98	406.66	11.78	7094	9.14	229.062	7.57
جملة المحافظة	154051	100	6480.96	100	76415	100	3453.002	100	77636	100	3061.82	100

المصدر: جمعت وحسبت من: مديرية الزراعة بالشرقية، ادارة حماية الاراضى، سجلات الاحصاء، بيانات غير منشورة، 2020.

3-1- التوزيع الجغرافي لعدد حالات إزالات التعديات على الأراضي الزراعية المتبقية على مستوى مراكز محافظة الشرقية، وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011 – 2020): تبين من بيانات جدول(2)، أن مركز الزقازيق إحتل المرتبة الأولى من بين مراكز المحافظة بنسبة عدد إزالات بدون إزالتها بلغت نحو **18.43%**، يليه في ذلك مركز منيا القمح بنسبة عدد إزالات غير المزالة بلغت نحو **16.93%**، يليها مركز ديرب نجم بنسبة عدد إزالات غير المزالة بلغت نحو **11.14%**، يليها مركز بلبيس بنسبة عدد إزالات غير المزالة بلغت نحو **10%**، ثم يليه مركز هيها، ابو كبير، كفر صقر، فاقوس، القنايات، مشتول، أبو حماد، الصالحة، الإبراهيمية أولاد صقر، الصوفية، ك.الأشقم، القرين، تلراك، م. أبو عمر، الحسينية، صان الحجر، م. الأزهار، ق. الشرق، بنسب عدد إزالات بلغت نحو **5.36%**، **5.05%**، **4.53%**، **3.97%**، **3.34%**، **3.31%**، **1.82%**، **1.69%**،**1.07%**، **0.95%**، **0.84%**، **0.57%**، **0.47%**، **0.28%**، 0.26%، 0.25%، 0.24%، 0.23%، 0.12%من إجمالى عدد حالات الإزالات المتبقية بدون إزالة خلال فترة الدراسة (2011–2020).

3-2- التوزيع الجغرافي لمساحة ازالات التعديات على الاراضى الزراعية المتبقية على مستوى مراكز محافظة الشرقية وأهميتها النسبية خلال الفترة (2011–2020): تبين من بيانات جدول (2)، أن مركز منيا القمح إحتل المرتبة الأولى من بين مراكز المحافظة بنسبة مساحات أراضى لم يتم إزالة التعدى عليها بلغت نحو **15.49%**، يليه في ذلك مركز الزقازيق بنسبة مساحات أراضى لم يتم إزالة التعدى عليها بلغت نحو **14.68%**، يليه مركز ديرب نجم بنسبة بلغت نحو **13.88%**، يليه مركز كفر صقر بنسبة **6.51%**، وشغلت مركز أبو كبير المركز الخامس على مستوى المحافظة بنسبة بلغت نحو **6.35%**، ثم يليه مراكز بلبيس، أبو حماد، فاقوس، القنايات، مشتول السوق، الصالحية، أولاد صقر، الإبراهيمية، الصوفية، تلراك، القرين، م أبو عمر، ق. الشرق، صان الحجر، ك الأشقم، الحسينية بنسب مساحات أراضى لم يتم إزالة التعدى عليها بلغت

نحو6.25%،4.86%،3.95%،3.60%،3.55%،1.94%،1.24%،1.10%، 0.87%، 0.52%، 0.36%، 0.32%، 0.25%،0.20%،0.01%،0.004% من إجمالى عدد حالات الإزالات المتبقية بدون إزالة خلال فترة الدراسة (2011–2020).

ثالثاً: صور وأسباب التعدي على الأراضى الزراعية بعينة الدراسة الميدانية للعام الزراعى 2020/2019:

هناك تشابة إلى حد كبير بين صور وأنواع التعديات على الأراضى الزراعية بقرى العينة بمحافظة الشرقية شأنها شأن باقى مراكز المحافظة، والجدير بالذكر أن تلك القرى تعتمد فى إنتاجها الزراعى على الحاصلات الزراعية التقليدية المتمثلة فى محصول القمح والبرسيم المسقاوى كمحاصيل شتوية، ومحصول الارز والذرة الشامية كمحاصيل صيفية مع بعض زراعات الخضر الشتوية والصيفية. وفيما يلى عرضاً لأشكال التعديات على الأراضى الزراعية لعينة الدراسة الميدانية

1- صور وأشكال تعدى الأهالى على الأرض الزراعية والأهمية النسبية لكل نوع أو شكل من أشكال التعديات لقرى عينة الدراسة بمحافظة الشرقية:

تشير بيانات جدول(3) إلى الأهمية النسبية لصور وأشكال تعدى الأهالى على الأرض الزراعية والأهمية النسبية لمتوسط المساحة لكل نوع أو شكل من اشكال التعديات لقرى عينة الدراسة بمحافظة الشرقية، ومنه تبين أن التعدى بهدف إقامة مزارع دواجن قد جاء فى المرتبة الأولى بنحو18.3%، يليه التعدى على الأرض الزراعية بغرض إنشاء مساكن خاصة بالأسرة بنحو16.1%، ثم التعدى على الأرض الزراعية بغرض إنشاء مزارع إنتاج حيوانى (تسمين ماشية– إنتاج ألبان) بنحو 13.3%، يليه التعدى على الأرض الزراعية، ثم التعدى على الأرض الزراعية بغرض إنشاء مخازن وشون لتخزين وتجارة الحبوب بنحو9.4%. يليه التعدى على الأرض الزراعية لكلاً من تخزين وتجارة مواد البناء والأدوات الصحية، وإنشاء أحواش ومقابر لدفن الموتى بنفس النسبة والتى قدرت بنحو8.3%، وتلى ذلك التعدى على الأرض الزراعية بغرض إنشاء ورش صناعية وخدمية(إصلاح سيارات–نجارة–حدادة وغيرها) بنحو7.2% ومعظمها تقع على الأراضى الملاصقة للطرق الرئيسية القريبة من القرية، ثم التعدى على الأرض الزراعية بغرض إنشاء معارض تجارية (السيراميك والأدوات الصحية والسيارات والموتوسيكلات) بنحو6.1%، ثم التعدى على الأرض الزراعية لغرض إنشاء ملاعب رياضية خاصة، وإقامة قاعات أفراح ومناسبات، ومستشفيات خاصة بنسب بلغت نحو 5%، 4.3%، 3.3% من جملة تكرارات التعدي بعينة الدراسة الميدانية البالغ نحو 180تكراراً.

جدول 3. الأهمية النسبية لأشكال تعدى الأهالى على الأرض الزراعية والأهمية النسبية لمتوسط المساحة شكل من أشكال التعديات لقرى عينة الدراسة بمحافظة الشرقية:

البيــان	التكرار	%	متوسط مساحة التعدى (قيراط)	%	جملة مساحة متعدى عليها (قيراط)*	تعادل (فدان)**
مزارع دواجن	**33**	**18.3**	**8.0**	**12.40**	**264.00**	**11.00**
مزارع انتاج حيوانى	**24**	**13.3**	**3.0**	**4.65**	**72.00**	**3.00**
مساكن خاصة	**29**	**16.1**	**2.0**	**3.1**	**58.00**	**2.42**
مخازن وشون حبوب	**17**	**9.4**	**2.0**	**3.1**	**34.00**	**1.42**
مخازن مواد بناء	**15**	**8.3**	**8.0**	**12.4**	**120.00**	**5.00**
ورش للايجار	**13**	**7.2**	**3.0**	**4.65**	**39.00**	**1.63**
ملاعب رياضية أهلية	**9**	**5**	**10.0**	**15.51**	**90.00**	**3.75**
معارض تجارية	**11**	**6.1**	**4.0**	**6.2**	**44.00**	**1.83**
أحواش مقابر	**15**	**8.3**	**0.5**	**0.78**	**7.50**	**0.3**
قاعات أفراح ومناسبات	**8**	**4.4**	**14.0**	**21.7**	**112.00**	**4.67**
مستشفيات خاصة	**6**	**3.3**	**10.0**	**15.51**	**60.00**	**2.50**
إجمالي	**180**	**%100**	**64.5**	**%100**	**900.5**	**37.52**

* جملة مساحة متعدى عليها = متوسط المساحة المبورة والمقام عليها المشروع او النشاط.

**الفدان=24قيراط. القيراط=175م. جملة متوسط مساحة التعدى بلغت نحو 37.52 فدان.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية خلال 2019 / 2020.

2- متوسط المساحة لكل نوع من أنواع التعدى على الأرض الزراعية والأهمية النسبية لمتوسط المساحة لكل منها بعينة الدراسة بمحافظة الشرقية:

يتضح من بيانات جدول (3) أن شكل التعدى لأغراض وإقامة قاعات أفراح ومناسبات، إنشاء ملاعب رياضية خاصة، بناء مستشفيات خاصة، إقامة مزارع دواجن، تخزين وتجارة مواد البناء والأدوات الصحية،قد جاءت فى المراكز الخمس الأولى من حيث الأهمية النسبية لجملة متوسط مساحة التعدى لجملة العينة والبالغة نحو37.52 فدان بنسب بلغت نحو21.7%، 15.51%، 15.51%، 12.4%، 12.4% على الترتيب، بجملة مساحة متعدى عليها بلغت نحو26.92 فدان تمثل نحو71.75% لجملة متوسط مساحة التعدى لجملة العينة والبالغة نحو37.52 فدان. يليهم أغراض معارض تجارية، إقامة مزارع إنتاج حيوانى، إقامة ورش حرفية خدمية للإيجار، إقامة مساكن خاصة، مخازن وشون للحبوب، وأخيراً احواش ومقابر بنسب بلغت نحو6.2%، 4.65%، 4.65%، 3.1% %، 3.1%، 0.78%، على الترتيب.

رابعاً: أسباب ومبررات التعدى على الأراضى الزراعية بعينة الدراسة الميدانية فى محافظة الشرقية:

تشير بيانات جدول(4) الى الأهمية النسبية أسباب ومبررات التعدى على الأراضى الزراعية بعينة الدراسة الميدانية فى محافظة الشرقية ومنها يتضح أن إنخفاض العائد من الزراعة بما لا يحقق عائد مجزى للمزارعين، عدم توافر مستلزمات الإنتاج الزراعى وإرتفاع تكلفتها وخاصة مياه الرى أهم سببين للتعدى على الأراضى الزراعية بعينة الدراسة بنسبة بلغت نحو22.6%، 18.9% على الترتيب.

جدول 4. الأهمية النسبية لأسباب ومبررات التعدى على الأراضى الزراعية بعينة الدراسة الميدانية فى محافظة الشرقية.

أسباب ومبررات التعدى على الاراضى الزراعية	التكرار	%
عدم توافر مساكن حكومية بالقرب من القرية وبعد وإرتفاع قيمة المتاح منها	33	17.4
التاسى بالغير من اصحاب النفوذ وفساد المحليات وغياب الرقابة	16	8.4
العائد من الزراعة غير مجزى فى ظل إرتفاع تكاليف الإنتاج	43	22.6
عدم توافر مستلزمات الانتاج الزراعى وإرتفاع تكلفتها وخاصة مياه الرى	36	18.9
إقامة مشروعات تضمن دخل جيد ومستمر لأفراد الأسرة الريفية	27	14.3
عدم تحديد كردون مبانى بالمدن والقرى منذ فترة طويلة	35	18.4
الإجمالي	190	100

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية خلال 2019 / 2020.

يليهم عدم تحديد كردون مبانى بالمدن والقرى منذ فترة طويلة، عدم توافر مساكن حكومية بالقرب من القرية وبعد وإرتفاع قيمة المتاح منها لزواج أبنائهم، إقامة مشروعات تضمن دخل جيد ومستمر لأفراد الاسرة الريفية، وأخيراً التاسى بالغير من أصحاب النفوذ وفساد المحليات وغياب الرقابة بنسب بلغت نحو 18.4%، 17.4%، 14.3%، 8.4% على الترتيب.

خامساً: أثر تحضر الأراضي الزراعية على التنمية الزراعية بعينة الدراسة الميدانية:

أكدت العديد من الدراسات على وجود علاقة كبيرة ومهمة تجمع بين الزراعة والتنمية بأبعادها المختلفة الإقتصادية والإجتماعية والبيئية. فالزراعة هى إحد الادوات والوسائل المهمة لتحقيق الإكتفاء الذاتى وتحسين الأحوال الإقتصادية والإجتماعي. كما أنها تعتبر أداة تنمية حيوية لتحقيق إحد الاهداف الانمائية للألفية الجديدة وهو الخاص بتخفيض نسبة ما يعانون من الفقر المدقع والجوع بدرجة كبيرة[3]. وفي هذا الجزء سيتم تناول أثر تحضر الأراضي الزراعية على التنمية الزراعية بعينة الدراسة الميدانية.

أثر التحضر على التركيب المحصولي وفقاً بعينة الدراسة الميدانية من خلال:

5-1-**التعرف على أثر التعدى على هيكل التركيب المحصولى من مقارنة المساحة المزروعة قبل التعدى وبعدها لعينة الدراسة**، وتقدير الفرق بينهما لأهم المحاصيل الزراعية موضع الدراسة والتى تمثلت فى المحاصيل الصيفية(الأرز والذرة الشامية)، والمحاصيل الشتوية (القمح والبرسيم المسقاوى)، والتى تعد محاصيل رئيسية فى التركيب المحصولى وذلك على النحو التالى:

بالنسبة لهيكل التركيب المحصولى الناتج عن التعدى على الأرض الزراعية وكما توضحها بيانات جدول(5) فقد تبين انخفاض المساحة المزروعة لجميع المحاصيل الزراعية موضوع الدراسة مع إختلاف نسب الانخفاض من محصول لآخر، حيث ارتفعت نسبة الانخفاض لتحتل المركز الأول لمحصول الذرة الشامية والتى بلغت نحو 54.9٪، يليه البرسيم المسقاوى محصول بنحو 38.16%، ثم محصولى الأرز والقمح بنحو 17.16%، 15.79% على الترتيب.

جدول 5. أثر التعدى على الاراضى الزراعية على هيكل التركيب المحصولى بعينة الدراسة الميدانية

البيان المحصول	الوحدة	م.المساحة قبل التعدي*	م.المساحة بعد التعدى	م.المساحة المفقودة	%للمساحة المفقودة
ذرة شامية	فدان	0.51	0.23	0.28	54.90
البرسيم المستديم	فدان	0.76	0.47	0.29	38.16
أرز	فدان	1.34	1.11	0.23	17.16
القمح	فدان	1.14	0.96	0.18	15.79

* متوسط المساحة: حسبت لأهم المحاصيل التي تم زراعتها من خلال عينة الدراسة.

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية خلال 2019 / 2020.

5-2- التعرف على أثر التعدى على الأنتاجية الفدانية لمحاصيل الدراسة المشار إليها بعد التعدى على الارض الزراعية مقارنة الانتاجية الفدانية قبل التعدى لعينة الدراسة، وتقدير الفرق بينهما وكما توضحها بيانات جدول (6) فقد تبين إنخفاض الإنتاجية الفدانية لجميع المحاصيل الزراعية موضوع الدراسة إختلاف نسب الإنخفاض من محصول لآخر، حيث ارتفعت نسبة الإنخفاض لتحتل المركز الأول لمحصول الذرة الشامية والتى بلغت نحو 17.97٪، يليه محصول القمح بنحو 9.72%، ثم محصولى البرسيم المسقاوى والأرز بنحو 7.94%، 4.20% على الترتيب.

جدول 6. أثر التعدى على الاراضى الزراعية الإنتاجية الفدانية لمحاصيل الدراسة بعينة الدراسة الميدانية:

البيان المحصول	الوحدة	م. الانتاجية قبل التعدى	م. الانتاجية بعد التعدى	الانخفاض فى الانتاجية	%نسبة الانخفاض
ذرة شامية	اردب/فدان	28.44	23.33	5.11	17.97
أرز	طن /فدان	5.24	5.02	0.22	4.2
القمح	اردب/فدان	18	16.25	1.75	9.72
البرسيم المستديم	طن/فدان	25.2	23.2	2.00	7.94

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات عينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية خلال 2019 / 2020.

وقد أرجع زراع العينة إنخفاض الانتاجية الفدانية الى الصرف العشوائى للمنشات السكنية والصناعية والخدمية المجاورة للأرض الزراعية مما أدى إلى إرتفاع منسوب الماء الأرضى والذى ترتب عليه أيضا التدهور فى خصوبة الأرض الزراعية، سوء حالة المصارف المكشوفة وعدم تطهيرها وتحويل الصرف الصحى لتلك العشوئيات عليها، تلف شبكات الصرف الزراعى المغطى، عدم توافر مياه الري النيلى لإنخفاض منسوب المياه فى الترع، والاعتماد على الرى الجوفى والرى من المصارف.

ومما سبق يتضح الآثار السلبية المباشرة للتحضر (التعدى على الأرض الزراعية) على التنمية الزراعية سواء بإنخفاض المساحات المزروعة لأهم المحاصيل الاستراتيجية المصرية (الحبوب- الأعلاف)، والإنتاجية الفدانية ومن ثم الإنتاج الكلى من تلك المحاصيل، الأمر الذى يؤدى الى إرتفاع أسعار تلك المحاصيل فى السوق المحلى من جهة وزيادة فاتورة الاستيراد من الخارج من جهة أخرى، الأمر الذى يؤثر بالسلب على الإقتصاد القومى وزيادة العبء على ميزانية الدولة وزيادة الخلل فى الميزان التجارى لمصر.

أهم النتائج والتوصيات

هدف البحث بصفة عامة الى إلقاء الضوء على ظاهرة التعدى على الأراضى الزراعية وأثرها على التنمية الزراعية، وذلك من خلال تحقيق الأهداف الفرعية، وصولاً لدراسة وتحليل أثر تحضر الأراضي الزراعية على التنمية الزراعية بعينة الدراسة الميدانية فى محافظة الشرقية. وتوصل البحث الى العديد من النتائج واهمها: أن متوسط عدد حالات التعدى بالجمهورية بلغ نحو 1676068 حالة على مساحة قدرت بنحو 74878.04

فدان، تم إزاله نحو 375954.39حالة بمساحة تقدر بنحو21142.666فدان اى نحو22.43%، 28.24% من عدد ومساحة التعديات على الترتيب خلال الفترة (2011 –2020)، وقد وزعت هذه المساحة على جميع محافظات الجمهورية بلا استثناء. إحتلت محافظة الشرقية المركز الرابع والثالث بالنسبة لعدد ومساحات التعديات على الأرض الزراعية من بين محافظات الجمهورية بنحو9.19%، 8.66% من إجمالى عدد حالات ومساحات التعديات على الترتيب خلال فترة الدراسة. أن عدد ومساحة التعديات على الأراضى الزراعية بالمحافظة قد بلغ نحو154051 حالة، ونحو6480.96 فدان. تم أزاله نحو76450 حالة بمساحة تقدر بنحو3453فدان أى نحو49.60 %، 53.28% من عدد ومساحة التعديات على الترتيب، وقد وزعت هذه المساحة على مراكز المحافظة. أن مركز الزقازيق احتل المرتبة الأولى من بين مراكز المحافظة بالنسبة لعدد ومساحات التعديات بلغت نحو15.06%، 14.47% من إجمالى عدد حالات ومساحة التعديات خلال فترة الدراسة على الترتيب. تعددت صور وأشكال تعدى الأهالى على الأرض الزراعية بعينة الدراسة الميدانية بمحافظة الشرقية وكان أهمها التعدى بهدف إقامة مزارع دواجن قد جاء فى المرتبة الأولى بنحو18.3%، يليه التعدى على الأرض الزراعية بغرض إنشاء مساكن خاصة بالأسرة بنحو16.1%، ثم التعدى على الأرض الزراعية بغرض انشاء مزارع إنتاج حيوانى (تسمين ماشية– إنتاج ألبان) بنحو13.3% من جملة التكرارات للتعدي، وتعددت أسباب ومبررات التعدى على الأراضى الزراعية بعينة الدراسة الميدانية فى محافظة الشرقية وكان أهمها إنخفاض العائد من الزراعة بما لا يحقق عائد مجزى للمزارعين، يليه عدم توافر مستلزمات الانتاج الزراعى وإرتفاع تكلفتها وخاصة مياه الرى أهم سببين للتعدى على الارأضى الزراعية والتعدى بغرض إنشاء مساكن خاص بنسبة بلغت نحو22.6%، 18.9% على الترتيب. يليهم عدم تحديد كردون مبانى بالمدن والقرى منذ فترة طويلة، عدم توافر مساكن حكومية بالقرب من القرية وبعد وإرتفاع قيمة المتاح منها لزواج أبنائهم، إقامة مشروعات تضمن دخل جيد ومستمر لأفراد الأسرة الريفية، وأخيراً التاسى بالغير من أصحاب النفوذ وفساد المحليات وغياب الرقابة بنسب بلغت نحو18.4%، 17.4%، 14.3%، 8.4% على الترتيب. أدى التعدى على الأراضى الزراعية الى تغيير سلبي فى التركيب المحصولى لأهم المحاصيل بإنخفاض المساحة المنزرعة والإنتاجية الفدانية لتلك المحاصيل. وإنتهى البحث ببعض التوصيات والتى من الممكن أن تحد من ظاهرة التعدى على الاراضى الزراعية.

ووفقا للنتائج البحثية يوصى البحث بما يلى:

1- دراسة وتحليل مشكلة التعدى على المستوى العام من منظور اسبابها الحقيقية والعمل على حل تلك الاسباب بطرق عملية على ارض الواقع مثل: الاسراع فى تخطيط وطرح الحيز العمرانى للقرى وتوابعها، اقامة اسكان اجتماعى على اراضى مملوكة للدولة بكل مركز ادارى واتاحتها للشباب باسعار وشروط ميسرة.

2- حل مشكلات المزارعين الاساسية عن طريق عدة اجراءات ومنها: وضع سعر ضمان يحقق لهم ارباح معقوله تشجعهم من الإستمرار فى زراعة الأرض والإهتمام بها، حل مشكلة نقص المياه والصرف بتطهير الترع والمصارف بشكل دورى، توفير مستلزمات الإنتاج وخاصة من الأصناف عالية الإنتاجية، والأسمدة بأسعار مناسبة ومراقبة بيعها وتوزيعها على المزارعين.

3- تفعيل وتنفيذ القوانين التى تجرم وتعتبر التعدى على الأرض جريمة وخيانة عظمة للدولة، وذلك بالإزالة الحقيقية للتعديات الثانوية مثل الملاعب الأهلية والشون والمخازن الخاصة بالأنشطة المختلفة، وتحصيل رسوم على المنشات السكنية وغيرها مما يصعب إزالتها أو ينتج عن إزالتها عدم إعادة الأرض للإنتاج الزراعى وتوجيه تلك المبالغ لإستصلاح أراضى جديدة.

4- إقامة مشروعات تنموية زراعية وصناعية وتجارية وتخصيص عمارات سكنية مناسبة لإقامة الأفراد والأسر بأراضى الظهير الصحراوى لتوفير فرص عمل للشباب وربطها بواسائل مواصلات تسهل من الإنتقال منها وإليها.

المراجع:

1. إبراهيم سعيد إبراهيم الفقى، "**دراسة اقتصادية تحليلية للفاقد في الموارد الأرضية الزراعية المصرية**"، رسالة ماجستير قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزارعة، جامعة الإسكندرية 1996.
2. أحمد الزويكى، التنمية الزراعية–رؤية مستقبلية، أوراق بحثية، 2017، http://www.tibanews.com/
3. المعهد العربي للتخطيط، علاقة الزراعة بالتنمية، تقرير منشور على موقع المعهد، 2017.
4. جريدة رسمية: العدد مكرر (ج) في 8إبريل سنة2019.
5. علاء محمد رشاد سبع(دكتور)،" دراسة إقتصادية كمية لتأثير النطاق الجغرافي والمكاني على ظاهرة التعدى على الأراضي الزراعية في مصر، ندوة علمية بعنوان(دور الاستخدام الأمثل للموارد الزراعية في تحقيق الأمن الغذائي المصري)، معهد بحوث الإقتصاد الزراعي، بالإشتراك مع قسم الإقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 13أكتوبر 2019.
6. علي عبد المحسن (دكتور)، "**التعديات على الأرض الزراعية وانعكاساتها على الأمن الغذائي في مصر**"، دراسة مقدمة لمعهد بحوث الاقتصاد الزراعي, مركز البحوث الزراعية. 2010.
7. محمد محمد الماحى (دكتور)، وآخرون : "**دراسة اقتصادية للفقد في الموارد الارضية الزراعية بالإسكندرية**" ، مجلة الاقتصاد الزراعى والعلوم الاجتماعية، المجلد (5)، العدد (3)، كلية الزراعة، جامعة المنصورة، مارس2014.

8. محمود صادق العضيمى (دكتور): "**محددات الموارد الزراعية المصرية فى توفير الامن الغذائى**"، ندوة علمية بعنوان (دور الاستخدام الامثل للموارد الزراعية فى تحقيق الامن الغذائى المصرى)، معهد بحوث الاقتصاد الزراعى بالاشتراك مع قسم الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، 13 أكتوبر 2019.
9. وزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى، الأدارة المركزية لحماية الأراضى، **بيانات غير منشورة**، أكتوبر 2020.
10. مديرية الزراعة بالشرقية، الإدارة العامة لحماية الأراضى، قسم حماية الأراضى بالزقازيق، سجلات الإحصاء، **بيانات غير منشورة**، أكتوبر 2020.

The impact of urbanizing agricultural lands on agricultural development in Egypt during the period 2011-2020 (case study: Sharkia Governorate)

Dr. Faten Samir Abu Al-Yazid
Researcher at the Economic Research Institute - Agricultural Research Center

Abstract

The aim of the research in general is to shed light on the phenomenon of encroachment on agricultural lands and its impact on agricultural development, through the achievement of sub-objectives, to study and analyze the impact of urbanization of agricultural lands on agricultural development with the sample of the field study in Sharkia Governorate The research reached many results, the most important of which are: The average number of cases of abuse amounted to about 1676068 cases on an area estimated at 74878.04 acres, about 375954.39 cases with an area estimated at 21142.666 acres, or about 22.43% 28.24%, of the number and area of violations respectively during The period (2011-2020).

This area was distributed to all governorates of the republic, without exception. Sharkia governorate ranked fourth and third in terms of the number and areas of encroachments on agricultural land among the governorates of the Republic, about 9.19% and 8.66% of the total number of cases and areas of violations, respectively, during the study period. The number and size of encroachments on agricultural lands in the county have reached 154051 cases, and about 6480.96 acres. About 76,415 cases, with an area estimated at 3,453 acres, or about 49.60%, and 53.28% of the number and area of violations, respectively, have been distributed among the governorate centers. The Zagazig Center ranked first among the governorate centers in relation to the number and areas of infringements amounting to about 15.06%, 14.47% of the total number of cases and the size of the violations during the study period, respectively. The images and forms of the encroachment of the people on the agricultural land varied in the sample of the field study in the Sharkia Governorate. The most important of which was the encroachment with the aim of establishing poultry farms, which came first by about 18.3%, followed by the encroachment on agricultural land for the purpose of establishing housing for the family by about 16.1%, then the encroachment on agricultural land for the purpose of establishing animal production farms (livestock fattening - dairy production) by about 13 .3% of all occurrences of infringement.

The reasons and justifications for encroachment on agricultural lands were varied in the sample of the field study in Sharkia governorate, the most important of which was the low return from agriculture in a way that did not achieve a profitable return for farmers, followed by the lack of agricultural production requirements and its high cost, especially irrigation water, the two most important reasons for the encroachment on agricultural lands and the encroachment with the aim of establishing private housing at a rate of about About 22.6% and 18.9%, respectively. They are followed by the lack of identification of buildings in cities and villages for a long time, the lack of government housing near the village and the increase in the available value of them for the marriage of their children, the establishment of projects that guarantee good and continuous income for the members of the rural family, and finally the second with others who have influence, the corruption of localities and the absence of supervision at rates of about 18. 4%, 17.4%, 14.3% and 8.4% respectively.

The encroachment on agricultural lands led to a negative change in the crop composition of the most important crops, with a decrease in the cultivated area and the feddan productivity of those crops. The research ended with some recommendations that could limit the phenomenon of encroachment on agricultural lands.

Key words: urbanization - agricultural development - crop composition - feddan productivity - Sharkia Governorate.